مركز حمورابي

تداعيات انسحاب قوات التحالف الدولية على العملية لسياسية في العراق

تداعيات انسحاب قوات التحالف الدولية على العملية لسياسية في العراق

أ.د. فراس عبد الكريم محمد علي

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

14 نيسان **2024**

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

الملخص:

يترتب على انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية بارزة، فمن الناحية السياسية، قد يؤدي الانسحاب إلى تدهور الاستقرار السياسي في البلاد، حيث تتزايد الصراعات الداخلية والتوترات بين الأطراف المختلفة، يمكن أن يؤثر هذا التدهور على قدرة الحكومة العراقية على اتخاذ القرارات الفعالة وتحقيق التوافق الوطني، ومن من الناحية الاقتصادية، قد يشهد العراق تأثيرات سلبية على الاقتصاد، بما في ذلك تراجع الاستثمارات الأجنبية وانخفاض إيرادات النفط، مما يزيد من التحديات المالية التي تواجه الحكومة وتقوض جهود إعادة الإعمار والتنمية، اما من الناحية الأمنية، قد يؤدي انسحاب التحالف الدولي إلى تصاعد التهديدات الأمنية، حيث يستغل الجماعات المسلحة الفرصة لزيادة أنشطتها وتصعيد هجماتها، مما يهدد الحياة اليومية للمدنيين ويعرقل عمليات البناء والتنمية.

لذا أن انسحاب قوات التحالف الدولي يمثل تحديًا كبيرًا للعملية السياسية والاقتصادية والأمنية في العراق، ويتطلب استراتيجيات فعالة للتعامل مع التحديات الناجمة عن هذا الانسحاب.

Abstract:

The withdrawal of international coalition forces from Iraq entails significant political, economic, and security ramifications. Politically, the withdrawal may lead to a deterioration of stability within the country, as internal conflicts and tensions among various factions escalate. This deterioration could impact the Iraqi government's ability to make effective decisions and achieve national consensus. Economically, Iraq may experience negative effects, including a decline in foreign investments and decreased oil revenues, further exacerbating financial challenges faced by the government and undermining reconstruction and development efforts. From a security standpoint, the withdrawal of the international coalition may result in an escalation of security threats, as armed groups seize the opportunity to increase their activities and escalate attacks, posing a threat to the daily lives of civilians and hindering reconstruction and development efforts.

Therefore, the withdrawal of international coalition forces represents a significant challenge to the political, economic, and security processes in Iraq, necessitating effective strategies to address the challenges arising from this withdrawal.

المقدمة:

يمثل انسحاب قوات التحالف الدولية من العراق محطة مهمة في تاريخ البلاد، فقد ترك أثرًا كبيرًا على العملية السياسية في العراق، في فترة انتقالية حرجة ومحفوفة بالتحديات للحكومة العراقية، والتي تواجه اليوم تحديات متعددة تشمل الأمن، والاستقرار، والتوافق السياسي، والتداعيات الاقتصادية، فبعد انسحاب الامريكية عام 2011، زادت الفجوة الأمنية في العراق، مما أدى إلى تصاعد الهجمات الإرهابية والصراعات الداخلية، علاوة على ذلك، قد يؤدي انسحاب القوات الدولية إلى تقويض الجهود المبذولة نحو بناء الديمقراطية وتعزيز حكم القانون في العراق، ويعرقل تحقيق الاستقرار السياسي المستدام في البلاد.

إشكالية الدراسة:

تكمن الإشكالية البحثية في تقييم فعالية الحكومة العراقية في تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني بمفردها، ومدى قدرة قدرة القوات العراقية على مواجهة التحديات الأمنية المستمرة دون الدعم الدولي.

فرضية الدراسة:

هي أن انسحاب قوات التحالف الدولي يمكن أن يؤدي إلى تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق، مما يزيد من التوترات الداخلية ويفتح الباب أمام تدخلات إقليمية أو حتى دولية في المستقبل.

المحور الاول: تأثير الانسحاب الأمريكي على الواقع السياسي في العراق

تعد المرحلة التي عاشها النظام السياسي في العراق، بعد عام 2003 ، وما صاحبها من أزمات عكست اشد حالات عدم الاستقرار السياسي في التاريخ العراقي كونها تمثلت باستخدام العنف كوسيلة لإدارة الانقسام الاجتماعي بعيداً عن المؤسسات السياسية والدستورية التي يفترض ان تكون هي الوسيلة لإدارة الصراع، بسبب التغيير الذي حدث من خارج الحدود العراقية، ففي ظل الانقسام الحكومي وتقاطع الارادات السياسية الداخلية والخارجية نجد ان زمر العنف تنشط اكثر لعدم وجود استراتيجية متفق عليها لانهاء حالة العنف[1]، ولكن حالة عدم الاستقرار الأمني بدأت بالتحسن تدريجيا بعد عمليات التحرير للمناطق المسيطر عليها من قبل مجاميع داعش الارهابية .

فحالة التذبذب وعدم الاستقرار التي تمر بها العملية السياسية في العراق هي نتيجة لكون المنظومة السياسية حديثة وفتية نتجت عن التغير الكبير الذي حدث في وقت جدا قصير اي في مدة قياسية، وان التحول السريع للاحداث في خارطة العراق السياسية بعد 9/4/2003 وانتقال العراق من نظام شمولي الى نظام حكم ديمقراطي يجمع بين الفيدرالية واللامركزية الادارية ولد نظاما اداريا غامضا مع تداخل كبير في الصلاحيات والاختصاصات ويمتاز بالضبابية وعدم وجود استراتيجية واضحة للدولة، كما ان عدم قدرة الأحزاب والكيانات السياسية التي تسلمت السلطة في العراق بعد 2003 عملت على وضع برامج تحدد اوليات العمل وسن القوانين كذلك عدم وحدة القرار السياسي والصراع الدائر على السلطة ساعد على ارباك الوضع السياسي والأمني في العراق ([2])، إذ إن العملية السياسية في العراق افتقرت الى اسس منهجية واضحة لترشيح ممثلي الشعب العراقي واعتمدت على اسس اثنية وطائفية وعشائرية كبديل عن ذلك حيث ان مستلزمات بناء دولة صحيحة تقوم على اساس الاعتماد على ذوي الخبرة الكفاءة من التكنوقراط لإدارة مؤسسات الدولة([3]).

([1]) هيثم كريم صيوان ، فساد الطبقة السياسية في العراق : دراسة اقتصادية، مجلة المستقبل العربي ، العدد 389 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2011، 57

([2]) امل هندي، الانتخابات العراقية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد 21، 2010، ص 228.

([3]) عبد الجبار احمد، العراق من التحول الديمقراطي الى التماسك الديمقراطي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد 21 ، 2010، ص 297.

ويمكن معرفة تاثير خروج القوات الامريكية من العراق على العملية السياسية عبر الإشارة الى ما حدث بعد خروج القوات الأمريكية من العراق نهاية عام 2011، بالرغم من تعهد الولايات المتحدة الامريكية بتنفيذ بنود اتفاقية الاطار الاستراتيجي المبرمة بين البلدين، الان ذلك اثر على الواقع السياسي والامن وادى الى نشاط المجاميع الإرهابية، اضافة الى التفرد بالسلطة من قبل النخب السياسية ذات الطابع الاجتماعية مما شكل بيئة ملائمة لظاهرة عدم الاستقرار السياسي، كما أن الحكومة العراقية لم تكن مدركة لهذا الإنجاز بوصفه سابقة تاريخية في المحيط العربي المحتل، كما لم تدرك رد الفعل الإقليمي اتجاه العراق، وما هي انعكاساته مستقبلاً، حيث بدأت ردود فعل الولايات المتحدة الأمريكية حادة ومنتقدة لمثل هكذا أجراء ومدى إمكانية تطبيقه عبر الانسحاب، وحُسم الأمر فيما بعد بتنفيذ الاتفاقية الخاصة بسحب القوات ([1])، ولا تملك الحكومة العراقية رؤية واضحة لتداعيات الانسحاب الأمريكي ألا في الجانب الذي يمثل إمكانية ملئ الفراغ الأمني بعد الانسحاب، في حين ان الولايات المتحدة لا ترغب بالانسحاب من العراق بسبب المصالح الأمريكية مما قد يفقدها الإفادة الجيوسياسية وتهديد الأنظمة الموالية لها ومن ثم تهديد أمن إسرائيل، وهذا الاعتراضات دفعت الولايات المتحدة إلى تبني استراتيجية التكيف في عموم الدول العربية والتي تتركز على علاقات متينة مع المكونات الصغيرة والأحزاب في كل بلد بما فيها العراق تحسباً لأي عملية تغير لا تخدم مصالحها ([2])، كما ان الأمن العراقي في ظل الأتفاقية الأمنية لن يكون بالمستوى المطلوب حيث أنها نظمت استثناءات لصالح الجيش الأمريكي منها عدم أمكانية وصول القوات العراقية الى أماكن تقع تحت سيطرة القوات الأمريكية([3]).

ومن خلال التمعن في بنود الأتفاقية نجد أنها وضعت على وفق مبدأ عدم الأعتراف للسيادة الوطنية العراقية فالسيادة ببساطة تعني أن الدولة تمتلك الحق في التصرف داخل حدودها الوطنية سواء أكانت في الأقليم الجوي أم البري أو البحري وأن مواد تلك الاتفاقية شكلت تعدياً سافراً على السيادة الوطنية العراقية عبر الآتي([4]):-

1- تواجد قوات أمريكية في الأراضي العراقية، وهو تعدي واضح على السلطان الداخلي للدولة.

([1]) سعد البصري، (مقال) حول تداعيات الانسحاب الأمريكي كما يراها البعض، وكالة أنباء براثا، 22/11/2011، للموقع: burathanews.com

([2]) حسين شلوش، العراق بين الشراكة الأمريكية وضغوط التداعيات السورية، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية ،مجلة حمورابي للدراسات، العدد4، بغداد، 2012، ص ص263-264.

([3]) أمين محمد حطيط، الأتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية و أثارها على السيادة و الأمن العراقي والأقليمي، من كتاب: نقد وتحليل للأتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية .

([4]) هيثم كريم صيوان، مصدر سبق ذكره ص305 .

2- أن القوات الأمريكية يحق لها التواجد في أماكن قد حددتها الأتفاقية ولا يمكن للحكومة العراقية فعل شيء بشأن ذلك .

3- أن جميع المركبات التابعة للقوات الأمريكية والهيئات المرتبطة بها يحق لها التحرك بسهولة في الأقاليم العراقية الثلاثة (جواً ، براً ، بحراً) دون أن يفرض عليهم أي قيد أو شرط كما و تتحمل الحكومة العراقية دفع تكاليف تتعلق بالصيانة .

4- أخضاع القانون العراقي الى القانون الأمريكي فيما يتعلق بـ أبرام العقود .

5- أن الأتصالات الأمريكية لا تخضع الى مراقبة السلطة العراقية .

6- أن أفراد القوات الأمريكية يمتلكون أشبه ما يكون بالحصانة حيث لا يمكن التعرض لهم أو أعتقال أي فرد منهم حتى وأن أرتكبوا عملاً يهدد الأمن الوطني العراقي وأذا تم أعتقالهم من الجانب العراقي فأنه على السلطات العراقية أن تسلمهم للقوات الأمريكية خلال فترة لا تتجاوز اليوم فضلاً عن خضوعهم الى ما يعرف بشخصية القانون أي أن القانون الأمريكي هو الذي يطبق عليهم وحتى وأن كانوا في الأراضي العراقية في حين ذلك لا ينطبق على الجانب العراقي.

تبعا لذلك ان انسحاب القوات الامريكية من العراق في هذا التوقيت قد يتسبب بمخاطرة جمة تنعكس على الاستقرار السياسي والأمني في العراق بسبب عدم وجود صورة واضحة لمشروع سياسي وطني بين القوى السياسية الفاعلة في العراق، فضلاً عن البيئة الإقليمية غير المستقرة سواء في سوريا او في الجانبين الإيراني والتركي واللذان يقومان بعمليات امنية في شمال العراق ضد حزب العمال الكردستاني، إضافة الى وجود بعض الخلايا التابعة لمجاميع داعش الإرهابية، الامر الذي يقد يخلق الأزمات السياسية والصراعات المسلحة تؤثر على العملية السياسية وتهدد النظام الديمقراطي والتنمية ([1])

ومن ناحية أخرى، فأن العملية السياسية في العراق معرضة للتهديد بأي وقت، خصوصاً اذا ما وجدت الأحزاب أن مصالحها لم تتحقق لتبدأ العمل كعادتها بوصفها معارضة لسياسة الحكومة من داخل الحكومة وتعمل على إفشالها مستغلة بذلك ظروف العراق، خاصة وانه يعيش ظروف أمنيه صعبة للغاية في هذه الفترة ، وعليه يمكن القول أن الحكومة العراقية تشكلت بضغوط دولية وإقليمية متنافسة ومتقاطعة، لذلك سيبقى العراق ساحة لهذه التقاطعات من جديد في ظل التنافس الإقليمي والدولي مما يفقده استقلال القرار نتيجة لضغوط الأطراف المتنافسة.

([1]) محمد فريق الركابي، نتائج الفشل السياسي، الحوار المتمدن، العدد4323، 1/1/2014، للموقع: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=393904

وهكذا أسهمت المؤسسة السياسية في إيجاد حالة عدم الاستقرار بكل أنواعها في العراق: السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي، وهذه الظواهر السلبية قد أثرت بمجملها على الأوضاع في العراق ومنها الأمن الوطني .([1])

على الرغم من ان السبب المعلن لوجود القوات الامريكية في العراق هو مساعدة القوات العراقية في محاربة تنظيم داعش الارهابي ومنع ظهوره مجدداً إلا انه يمكننا القول ان وجود القوات الامريكية يتجاوز مسألة محاربة تنظيم داعش الارهابي ويمتد الى :

1- رغبة الولايات المتحدة الامريكية في ردع خصومها الاقليميين والدوليين وتأمين مصالحها في الشرق الأوسط، فبالنسبة لهم لم يعد العراق الساحة الرئيسة لمواجهة طهران وتقليص خطوط التعاون الاقليمي بين فصائل المقاومة الإسلامية، كما ان التصعيد الاقليمي الاخير في منطقة الشرق الأوسط والمرتبط بالحرب على غزة سبباً آخر لأهمية تواجد القوات الأمريكية في المنطقة وعدم رغبتها بالانسحاب .

2- تداعيات الحرب الاوكرانية يعد سببا آخر لأهمية تواجدها في المنطقة من اجل احتواء التهديدات الروسية وبالتالي تعزيز حضورها الإقليمي، لتقليل المخاطر المرتبطة بتعرض قواتها ومصالحها في المنطقة لاستهدافات متكررة ومن محاور عدة في المنطقة

3- يعد الانسحاب الامريكي لصالح الجمهورية الاسلامية وسوف ينقلب التوازن الاقليمي لصالح الجمهورية الاسلامية وهذا ما لا يريده الاخرون سوف يعطي الانسحاب الامريكي فرصة كبيرة لكل من روسيا وتركيا وايران والخليج لوضع الترتيبات الامنية والسياسية في العراق في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي.

4- الانسحاب الامريكي يعد نصراً للحكومة العراقية وفصائل المقاومة الاسلامية تشبه تجربة حزب الله في لبنان وهذا يثير حساسية الامريكان والصهاينة واغلب دول المنطقة.

[1]) فراس البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام 2005، ط1، مطبعة السيماء، بغداد، 2017، ص208.

المحور الثاني: التداعيات الاقتصادية للانسحاب الامريكي

هناك علاقة طردية حيث كلما كان هناك رضا اقتصادي كلما زاد الاستقرار الاجتماعي إذ كلما كان دخل الفرد يسد احتياجاته ويوفر له الحياة الكريمة كلما كان هناك استقرار اجتماعي وسياسي والعكس صحيح حيث عندما يشعر الفرد انه غير قادر على العيش في وطنه وانه لا يمتلك القدرة على توفير اساسيات الحياة الكريمة يؤدي الى تزايد شعوره بالظلم والسخط ويتحول ذلك كراهية للمجتمع، وان التفاوت بينه وبين الاخرين ودون وجود اسباب منطقية لذلك انما يعود ذلك فقط للاختلافات الدينية الاثنية والمذهبية([1]) .

ويتصف الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد ريعي احادي الجانب اي أنه يعتمد بشكل اساسي على ايرادات بيع النفط دون الاخذ بنظر الاعتبار تطوير وتحديث القطاعات الاخرى ولا سيما القطاع الصناعي والزراعي ، مما حولت الكثيرين من الذين يعملون في تلك القطاعات المذكورة الى البطالة ، وتركهم العمل والبحث عن عمل وظيفي ، الامر الذي زاد من نسبة المطالب الشعبية بمطالبة الدولة بضرورة توفير فرص عمل ملائمة لضخامتها وتزايدها وخارج امكانياتها المتوافرة مما خلق ازمة مجتمعية انعكست على الواقع العام للمجتمع.

ونظراً لما يمر به العراق حالياً من ظروف استثنائية فقد اصبح هدف تحقيق الاستقرار السياسي المرتبط بالعامل الاقتصادي في العراق من اولويات الحكومة وهذا يحتاج بدوره إلى توفير موارد مالية كبيرة لتحقيق هذا الهدف ، لذلك اصبح من الضروري جداً القيام بالإصلاح الاقتصادي لتحقيق ايرادات اضافية للدولة من جهة وزيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الدخل القومي والنهوض بالكثير من الانشطة المهملة من جهة أخرى[2]

ولا بد من الإشارة إلى أن استقرار الوضع الأمني في العراق بصورة عامة وفي بغداد على وجه الخصوص بعدعام (2008) الأمر الذي أدى إلى انتعاش التجارة فيه وازدهار الاقتصاد فضلاً عن انفتاحه على اقتصاديات دول العالم وإزالة كل الأشكال و العقبات التي كانت تعيق هذا الانفتاح الأمر الذي أدى إلى: ([3]).

1- تحقيق نمو أقتصادي عالي من خلال إقامة علاقات بناءة مع جميع دول العالم فضلاً عن ما يملكه من ثروات طبيعية هائلة.

([1]) صحيفة الحياة اللبنانية ، 9/4/2008، شبكة المعلومات الدولية :ـ 9/11/2008، www// http / bbc Arabic . net

([2]) احمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003 دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية للآفاق المستقبلية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 25 ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، 2014 . ص 199

([3]) كامل بدر الكيلاني، الاقتصاد العراقي بين الطموحات والتحديات، الخليج و تحديات المستقبل، مركز الأمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2005، ص 267.

2- الأنفتاح الأقتصادي الذي هيأ مناخاً لأزدهار الأعمال والأفكار وإقامة روابط مع المؤسسات الدولية المالية وخاصةً صندوق النقد الدولي هذا الأمر بدوره أدى إلى تقليص حجم البطالة وخلق فرص عمل جديدة للعاطلين .

3- ومن ناحية أخرى ، فالعراق يمتلك الأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة والصناعة فضلاً عن ما يمتلكه من أيدي عاملة قادرة على إدارة المشاريع الصناعية والزراعية والتي تساهم وبشكل كبير في سد الاستهلاك المحلي ودعم الاقتصاد الوطني الذي يعد هو من اهم المرتكزات للأمن الوطني([1]).

4- كما ولا بد من الإشارة إلى المعالم السياحية والدينية في العراق و خاصة المعالم المقدسة الموجودة في كربلاء والنجف وبغداد وسامراء، هذا فضلاً عن ما تحتويه باقي المحافظات من معالم أثريه ودينية أيضاً والتي تعود إلى الأف السنين. أن توافد الزوار والسائحين إلى هذه المعالم والمراقد المقدسة ومن مختلف بلاد العالم، شكل هو الأخر مرتكزاً للاقتصاد العراقي والذي من شانه دعم وتعزيز الأمن الوطني للعراق.

ومن الممكن السير بخطى نحوى الاصلاح والتقدم في الوضع الاقتصادي في العراق اذ ما اصبحت الدولة تتجه نحو التحولات والحكم الرشيد ، اي ان تكون الدولة مساهم في دعم بيئة الاقتصاد العراقي لا معوق له الامر الذي يؤدي الى انعاشه وتقدمه ، ورغم حاجت الاقتصاد العراقي اليوم إلى الكثير من الاصلاحات الاقتصادية الداخلية والخارجية للتوجه نحو النمو والتنمية ، غير ان البناء الداخلي يتقدم منطقياً وواقعياً على أسبقية الاصلاحات الخارجية اذ ليس للاقتصاد العراقي حاجة الى شراكات دولية بقدر حاجته الى بناء مادي واقتصادي داخلي، وتترتب تداعيات سلبية محتملة على الاقتصاد العراقي سيكون لها تأثير في جهود مكافحة الارهاب ، اذ ان اصرار العراقيين باتجاه اخراج القوات الامريكية دون صيغة مرضية وودية للطرفين قد يولد مجموعة من التداعيات على الصعيد الاقتصادي :

1- أيقات المساعدات الأمنية والمالية للعراق والبدأ بفرض عقوبات اقتصادية واحتجاز الاموال العراقية من عائدات النفط التي تذهب الى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك ومن شأن ذلك ان يضع الحكومة العراقية في ازمة اقتصادية كبيرة وبالتالي تعرقل جهودها في تعزيز قدرات القوات الامنية بمحاربة الارهاب - كذلك يؤثر سلباً على أعادة اعمار المناطق المحررة من الارهاب وتوقف المشاريع الخدمية التي اطلقتها الحكومة فرض عقوبات مالية واقتصادية على شخصيات ومؤسسات عراقية.

([1]) عبد القادر نايف تايه، تحليل أثر التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي على الانفاق العام في العراق للمدة (2003-2016)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، مج (16)، العدد(22)، 2020، ص 71.

2- وفي القطاع الخاص الذي يولد مزيد من البطالة والركود الاقتصادي وخلق بيئة من عدم الاستقرار بالتعاون والاتهامات من المكونات الاخرى الطاردة للاستثمار الاجنبي والمحلي في نفس الوقت .

3- فيما يتعلق باستيراد الغاز والطاقة الكهربائية من ايران فالعقوبات الامريكية ستمنع الاستثناء الخاص على طهران ومنع العراق من التعامل مع الجانب الايراني، الأمر الذي سيكون له تداعيات سلبية داخلياً على الصعيد السياسي والاجتماعي .

4- انهيار الدينار العراقي امام الدولار وانعدام الانتاج المحلي العراقي الامر الذي سيولد تضخم حالي وسلمي والذي يعود بالصور على القدرة الشرائية للمواطنين يرتبط العراق بعلاقات سياسية واقتصادية جيدة مع دول (التحالف الدولي) وان انهاء تواجد الاخيرة بطريقة غير ودية قد ينعكس سلباً على هذه العلاقات لاسيما الاقتصادية وخصوصاً الدول الأوربية في التخالف

المحور الثالث: تداعيات انسحاب القوات الامريكية على الجانب الامني:

ان اعلان الحكومة العراقية حول انهاء مهام قوات التحالف الدولي بقبول طاقة المكونات والقوى السياسية الفاعلة في المشهد العراقي، حيث ترفض القوى السنية والكردية " علناً هذا الانسحاب ومطالب ببقاء القوات الأمريكية، فقد طالبت القيادة في اقليم كردستان ببقاء القوات الامريكية بحجة حماية الامن والاستقرار في العراق وفي الاقليم ومحاربة الارهاب وتشير بعض التقديرات الى احتمالية قيام الولايات المتحدة بنقل قواتها وقواعدها إلى اقليم كردستان في حال اضطرارها إلى الانسحاب في الداخل العراقي وبالتالي سيؤثر في طبيعة العلاقات بين حكومة بغداد وحكومة الاقليم وسيكون له تأثير سلبي في طبيعة الاستقرار السياسي كما ان القوى السنية قد تطالب بحمايتها والذهاب الى مشروع الانفصال والدعوة الى مشروع " الاقليم السني " وقد يحصل شروع الانفصال الى تأييد دولي وخصوصاً في جانب الولايات المتحدة وقد ظهر تباين الاختلاف السياسي بين المكونات السياسية في موضوع خروج قوات التحالف فى العراق، خلال جلسة مجلس النواب العراقي المناقشة واتخاذ قرار بخصوص خروج القوات الامريكية وتداعيات الضربات المتكررة من قبل التحالف الدولي ، إلا ان عدم حضور نواب المكون السني والمكون الكردية فضلا عن عدم حضور بعض النواب اللذين يعدون ضمن المكون الشيعي حال دون اكتمال النصاب .لذا ان انسحاب اقوات التحالف وتمركزها في مناطق أخرى، قد يؤثر على التوازنات الاجتماعية، وتختلف وجهات النظر والمواقف من تواجد هذه القوات الامر الذي يؤدي الى زعزعة الاستقرار السياسي وعودة الخلافات النزاعات الداخلية.

كما وان انسحاب تلك القوات سيحرم القوت الأمنية من الدعم اللوجستي، للقوات المسلحة العراقية والتي تعد أحدى المقومات الأساسية للأمن الوطني وسيضعف دورها في الاتي ([1]):

أ-المحافظة على امن واستقرار البلد وسيادته وضمان تطبيق القانون.

ب-التدخل لمعالجة أي وضع أمني غير مسبوق يهدف إلى النيل من وحدة البلاد واستقرارهُا.

ج-المحافظة على خلق حالة من التوازن داخل المجتمع الواحد.

د-الأستجابة السريعة والتدخل الفوري في العمليات العسكرية بكل قوة و عزيمة.

ه-المحافظة على البنية التحتية للبلاد وحماية خطوط نقل الطاقة .

فقبل الشرع بالعمل على اخراج قوات التحالف الدولية او القوات الامريكية، من الضروري ان تعمل الحكومة العراقية على إعداد القوات المسلحة حيث يجب أن ينال هذا الواجب القسط الأكبر من اهتمام قيادتها السياسية ولا يقع عبئ إعداد القوات المسلحة على أجهزة وزارة الدفاع والقيادة العامة للقوات المسلحة فحسب ، بل يقع على عاتق جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها التي تشارك في الإعداد وتعمل على تلبية وتوفير مطالب واحتياجات القوات المسلحة حتى يأتي بنائها متكاملاً وقائماً على أسس متينة وراسخة ، وان تقوي المؤسسة العسكرية كقوة وعامل استراتيجي فاعل عبر الإعداد والتدريب لمواجهة الأزمات الداخلية والخارجية التي قد تتكون من انسحاب تلك القوات، وان ما حدث في سقوط الموصل عام 2014 هو أن الجيش العراقي تردد في البداية في خوض المواجهة ضد تنظيم داعش الإرهابي ليس لعدم قابلية الجندي العراقي على مقاتلة التنظيم الإرهابي وإنما نتيجة فشل السياسة العامة داخل المؤسسة الأمنية العسكرية برمتها[2]، فالجيش العراقي يعد المكون الحقيقي للشعب العراقي والذي يضم جميع مكوناته، فهو يستحق فعلاً أن يطلق عليه بودقة العراق التي ينصهر بها الجميع لتشكيل نسيج الوحدة الوطنية ([3]).

وليس الإرهاب فقط هو المعضلة الوحيدة للتحدي الأمني، بل دور الجوار المتفوقة عسكريا على العراق، فالجيش العراقي الحالي هو جيش دفاعي فقط، وليس لديه الامكانية على مواجهة خطر او تهديد من دولة مجاورة قوية كايران او تركيا، فقبل انسحاب قوات التحالف فمن الضروري بناء جيش يكون قادرا على الدفاع عن الحدود العراقية وتنفيذ مهمات قتالية خارج حدوده اذا لزم الامر([4])

([1]) احمد عمران عبد و عقيل مصطفى مهدي، الأمن الوطن و عناصر القوى الشاملة للدولة : دراسة في الأبعاد و المقتربات ، قضايا سياسية، العدد (57)، 2019، ص ص 101-102.

([2]) محمد عبد الرزاق محمود ، الامن الوطني العراقي وتحديات الارهاب بعد عام 2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2016ص، 169

([3]) حاتم مهدي الدفاعي، واقع ومستقبل العراق: التحديات والخيارات، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد2، السنة 1، 2009، ص41.

([4]) الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب (2008-2012)، ص16.

وهذا ما حدث بالفعل بعد عام 2014، وما ساعد وساهم في تعزيز التدهور الأمني في العراق، هو تدخلات بعض الدول وخاصة الدول الإقليمية في الشؤون الداخلية والأمنية للعراق، وهذا بدوره أدى إلى زعزعة الوضع الأمني في العراق وتراجعه بصوره مستمرة، وهذا ما أشارت أليه استراتيجية الأمن الوطني العراقي، والتي نصت: (يأتي التحدي الأكبر نتيجة التحول السريع الذي يوفر بيئة صحية للاستقطاب الديني والمذهبي والعرقي في مجتمع تعددي مما يزيد ذلك التدخلات والسياسات قصيرة النظر المبنية على المصالح الضيقة والمخاوف المبالغ فيها للدول الإقليمية في العراق الجديد هذا من ناحية)([1]).

الخاتمة:

أن الانسحاب قد تكون له تداعيات كبيرة على المشهد الأمني والسياسي والاقتصادي، ولاسيما في ظل تنامي التهديدات بعودة تنظيم "داعش" مرة أخرى، أو تداعياته على المشهد الأمني والسياسي في ظل التواجد المسلح لكل الاطراف السياسية بمكوناتها المختلفة والخشية من الصدام المسلح فيما بينه ،فضلاً عن ذلك، يرى آخرون أن الانسحاب الأمريكي خطوة إيجابية متقدمة باتجاه تحقيق السيادة الوطنية الكاملة، بدعوى أن العراق لم يعد بحاجة إلى القوات الأمريكية، وهو ما يثبت بأن مسألة تحقق الاستقرار الأمني في العراق غير مقتصرة على وجود وحضور القوات الامريكية، اذ ان أكثر الشواهد اثبتت إمكانية زعزعة الاستقرار الأمني في العراق بالرغم من وجود وحضور القوات الامريكية؛ لهذا تبقى مسألة تحقيق الاستقرار الأمني ومستقبل الأمن في العراق بشكل عام، مسألة سياسية، مرهونة بالإرادة السياسية الداخلية وبتوافق إقليمي – دولي ومدى قدرة صانع القرار العراقي على قراءة هذا التوافقات وطبيعة انعكاسها على الشأن الداخلي العراقي (سلباً أو إيجاباً).

([1]) استراتيجية الأمن القومي العراقي، ص1.

قائمة المصادر:

1.هيثم كريم صيوان ، فساد الطبقة السياسية في العراق : دراسة اقتصادية، مجلة المستقبل العربي ، العدد 389 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2011.
2.امل هندي، الانتخابات العراقية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد 21، 2010.
3.عبد الجبار احمد، العراق من التحول الديمقراطي الى التماسك الديمقراطي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد 21 ، 2010.
4.سعد البصري، (مقال) حول تداعيات الانسحاب الأمريكي كما يراها البعض، وكالة أنباء براثا، 22/11/2011، للموقع: burathanews.com
5.حسين شلوش، العراق بين الشراكة الأمريكية وضغوط التداعيات السورية، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية ،مجلة حمورابي للدراسات، العدد4، بغداد، 2012.
6.أمين محمد حطيط، الأتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية و أثارها على السيادة و الأمن العراقي والأقليمي، من كتاب: نقد وتحليل للأتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية .
7.محمد فريق الركابي، نتائج الفشل السياسي، الحوار المتمدن، العدد4323، 1/1/2014، للموقع: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=393904
8.فراس البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام 2005، ط1، مطبعة السيماء، بغداد، 2017.
9.صحيفة الحياة اللبنانية ، 9/4/2008، شبكة المعلومات الدولية :ـ www// http / bbc Arabic . net
9/11/2008، احمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003 دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية للآفاق المستقبلية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 25 ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، 2014 .
10. كامل بدر الكيلاني، الاقتصاد العراقي بين الطموحات والتحديات، الخليج و تحديات المستقبل، مركز الأمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2005.
11. عبد القادر نايف تايه، تحليل أثر التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي على الانفاق العام في العراق للمدة (2003-2016)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، مج (16)، العدد(22)، 2020.
12. احمد عمران عبد و عقيل مصطفى مهدي، الأمن الوطن و عناصر القوى الشاملة للدولة : دراسة في الأبعاد و المقتربات ، قضايا سياسية، العدد (57)، 2019.
13. محمد عبد الرزاق محمود ، الامن الوطني العراقي وتحديات الارهاب بعد عام 2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2016.
14.حاتم مهدي الدفاعي، واقع ومستقبل العراق: التحديات والخيارات، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد2، السنة 1، 2009.
15. الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب (2008-2012).
16. استراتيجية الأمن القومي العراقي.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية